في افتتاح اللقاء السنوي لقيادات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة .. رئيس الوزراء:

نحن شركاء بعملية مكافحة الفساد وفضح ممارسيه وتجفيف منابعه ومعالجة الاختلالات

جهاز الرقابة والمحاسبة أسهم بتطوير الأداء المالي والإداري للوحدات الخاضعة لرقابته

صنعاء/سبأ:

دعا رئيس مجلس الوزراء الدكتور على محمد مجور الى إيجاد الآليات التى تكفل الاستفادة العملية من مخرجات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة سواءً في معالجة الاختلالات أم في المحاسبة والمساءلة .

وأكد مجور في افتتاح اللقاء السنوي السابع عشر لقيادات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الذي بدأ أعماله أمس بصنعاء بحضور مدير مكتب رئاسة الجمهورية على أهمية الدور الرقابي الذي يقوم به الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ليس فقط في حماية المال العام ومكافحة الفساد وإنما دوره في المساهمة بتطوير الأداء المالي والإداري في الوحدات الخاضعة لرقابته وفي تعزيز نظام المساءلة العامة.

وأضاف:" إننا في الحكومة ندرك جيداً أبعاد هذا الدور في دعم برآمج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري ومساهمته بصورة مباشرة وغير مباشرة في تحسين البيئة الاستثمارية الجاذبة وأثر ذلك على دعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا".

كما دعا رئيس الوزراء إلى تطوير آليات التنسيق والتكامل بين الجهاز والاجهزة الرقابية الأخرى وبدرجة رئيسية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد,والعمل في نفس الوقت على ايجاد التكييف القانوني الذي يكفل التنسيق المباشر بين الجهاز المركزي والاجهزة العدلية لما فيه تعزيز المسألة القانونية وخدمة الجهود الرامية الى مكافحة الفساد والمفسدين.

واكد حرص الحكومة تطوير علاقات العمل مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بما يحقق المصلحة العامة ليس فقط من خلال الرغبة الحقيقية لتفعيل مخرجات العمل الرقابي للجهاز والتعامل الإيجابي الجاد مع تقاريره والاستفادة من نتائج أعماله وتوصياته وإنما أيضاً من خلال دعم متطلبات العمل الرقابي وتعزيز استقلاليته وتوفير احتياجاته ليكون قـادرا على الوفاء بالتزاماته وممارسة اختصاصاته وتحقيق أهدافه بقدر عال من الكفاءة والفاعلية.

وقـال :" انطلاقاً من ذلك فأننا وأن اختلفت طبيعة المهام الا أننا شركاء في عملية مكافحة الفساد وفضح ممارسيه وتجفيف منابعه ومعالجة الاختلالات والظواهر السلبية التي تشوب عمل عدد من الوحدات الحكومية وتعيق تطوير أدائها بما يمثله ذلك من غايات أساسية ترتبط بالمصلحة العامة للوطن والمواطنين.

واكد الاخ رئيس الـوزراء دعم مبادرة الجهاز المركزي بشأن الإعداد لعقد لقاء موسع مع قيادات وحدات القطاع الاقتصادي لرصد الظواهر السلبية التي تشوب أداءها وتشخيص أسبابها ومن ثم وضع برامج وآليات واضحة لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها تلك الوحدات وتكفل تطوير أدائها ، وقال :" لا بأس ان تمتد هذه المبادرة لتشمل وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحـدات السلطة المحلية, لتعم الفائدة".

ولفت الدكتور مجور إلى التدابير والإجـراءات الفاعلة التي اتخذتها الحكومة في اتجاه مكافحة الفساد وحماية المال العام على المستويين التشريعي والمؤسسي في الفترة الماضية ولا سيما العام الماضي 2007م ، وقال:" ففي مجال تحديث وتطوير البيئة التشريعية فأن الجهود التي بذلت وما زالت في اطار تحديث القوانين ذات الصلة بالأموال العامة قد أثمرت ن صدور العديد من القوانين وفي مقدمتها قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، والذي بموجبه تم إنشاء الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات, وكذا انشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، إضافة الى اصدار قانون الذمة المالية. مؤكدا دعم الحكومة لمشروع التعديلات المقترحة بشأن قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في اتجاه تأكيد المزيد من ضمانات الاستقلالية واستيعاب المتغيرات والمستجدات التي حدثت في بيئة العمل الرقابي.

واشار رئيس الـوزراء الى انه يجري حالياً في مجال تطوير البناء المؤسسي تنفيذ جملة من المشاريع المتعلقة بإعادة هيكلة العديد من الجهات الحكومية في أطار مشروع تحديث الخدمة المدنية في الوقت الذي تحرص فيه الحكومة على سرعة إصدار القرار الخاص بإنشاء إدارات المراجعة في وحدات القطاع الاقتصادي والقطاع الإداري والسلطة المحلية بهدف الانتقال بوظيفة المراجعة الداخلية من الناحيتين النظرية والتطبيقية الى المستويات المهنية الرقابية الحديثة القادرة على حماية المال العام وردع العابثين به ، مشددا على اهمية المنهجية المهنية الحديثة للمراجعة بما يضمن ترجمة مخرجات مشروع تطوير إجراءات المراجعة والذي جرى تنفيذه في أطار مشروع تحديث الخدمة المدنية.

وأوضح رئيس الوزراء ، أنه تم أعداد إستراتيجية متكاملة لتطوير السلطة القضائية وتشمل الجهود المبذولة في هذا الجانب وبشكل أساسي تعديل قانون السلطة القضائية وتحسين أداء المحاكم المختصة وصولاً للإسراع بانجاز قضايا المال العام ورفع وتعزيز قدرات الكادر القضائي وإنشاء محاكم الأمـوال العامة في مختلف المحافظات. وشدد على أهمية تفعيل الآليات الخاصة بمتابعة قضايا الأموال العامة بما يتطلبه ذلك من تدعيم علاقات التنسيق بين الجهاز والجهات القضائية.

وقال رئيس الوزراء:" أن المستجدات والتطورات المتلاحقة التي تشهدها البيئة المحيطة بالعمل الرقابي وما تفرضه من تحديات على الجهاز تستدعي بالضرورة التطوير المستمر لقدرات ومهارات كادره الفني وتحديث أساليب وتقنيات العمل الرقابي وتطوير مجالات وأنـواع الرقابة لتشمل تقييم الأداء"، مؤكدا حرص الحكومة على دعم الجهاز ماديا وفنيا بما يمكنه من تأدية مهامه بمسؤولية عالية واستقلال تام ، متمنيا لهذا اللقاء الخروج بتوصيات عملية تساهم في تعزيز الدور الرقابي والمحاسبي للجهاز وتخدم عملية تكامل الاداء بينه والاجهزة الرقابية الاخرى.

وكان الدكتور عبد الله السنفي ، رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة قد القى كلمة استعرض فيها حصاد العمل الرقابي للعام 2007م ، وما تحقق من نتائج ايجابية سواء في مجال حماية المال العام أم في دعم المساءلة البرلمانية او في مجال مكافحة الفساد والكشف عن ممارساته او في تعزيز التعاون الدولي ، موضحا ان الجهاز استطاع ان يبسط رقابته المالية بشقيها النظامي والمحاسبي على جميع الوحدات المشمولة برقابته في مختلف محافظات الجمهورية ، مشيرا الى ان تقارير الجهاز تضمنت رصدا لمخالفات مالية واختلالات ادارية تشوب اداء تلك الوحدات وتحديد أسبابها ومقترحات علاجها.

وافاد ان عدد المهام الرقابية التي جرى تنفيذها من قبل الجهاز خلال العام الماضي بلغت 2404 مهمات رقابية من بينها 1046 مهمة تم تنفيذها من خارج نطاق الخطة بناء على طلب من السلطات المختصة ، سواء من رئاسة الجمهورية ام مجلس النواب او مجلس الـوزراء او السلطة القضائية، معتبرا ذلك مؤشرا على مستوى الثقة التي يحظى بها الجهاز من قبل الجهات المستفيدة من العمل الرقابي.

وتطرق رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الى ما تحقق في اطار مكافحة الفساد والكشف عن جرائم المال العام ، مبينا ان عدد القضايا والبلاغات المرتبطة بجرائم المال العام والتي تم احالتها الى الجهات القضائية خلال العام المنصرم بلغ (373) قضية وبلاغ ، وقال: " شهد العام الماضي العديد من الخطوات الجادة في اتجاه دعم العلاقة التكاملية بين الجهاز والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ومن بينها تشكيل لجنة مؤقتة تضم ممثلين من الجهاز والهيئة لتحديد مجالات التعاون المشتركة ، لافتا الى انه تم عقب ذلك انشاء وحدات متخصصة بمراجعة قضايا الفساد والتنسيق بين الجهتين وبما يعزز من آليات مكافحة الفساد.

واشار الدكتور السنفي الى ما تحقق خلال العام الماضي من نتائج ايجابية فيما يتعلق بتدعيم نظام المساءلة العامة ، وقال: " على الرغم من التحديات والعراقيل التي واجهها الجهاز بشأن مواعيد تسليم الحساب الختامي الا انه استطاع وبجهود استثنائية من انجاز تقريره وبيانه الرقابي المتعلق بنتائج مراجعة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة في زمن قياسي يلبي الالتزامات الدستورية وبجودة عالية نالت تقدير واحترام رئاسة مجلس النواب وأعضائة ولجانه الفنية المتخصصة ".

واضاف " وتأكيدا لمستوى التطور النوعي الذي طرأ على تقارير الجهاز فقد حازت تلك التقارير على تصنيف متقدم من قبل بعثة صندوق النقد الدولي في تقريرها الخاص بشأن الإنفاق العام والمسئولية المالية في الجمهورية اليمنية".

واستعرض رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة النجاحات التي حققها الجهاز على صعيد تعزيز علاقات التعاون الفني مع اجهزة الرقابة العربية والدولية ، وما شهده العام الماضي من تحسن نسبي في مجال التأهيل والتدريب وتعزيز القدرات الفنية والمهنية للكادر الفني .

كما القى الدكتور عبيد سعد شريم ، نائب رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، رئيس اللجنة التحضيرية للقاء السنوي السابع عشر لقيادات الجهاز كلمة أشار فيها الى ان هذا اللقاء الذي يشارك فيه 146 كادرا من قيادات الجهاز على مستوى المركز الرئيسي وفروع المحافظات يعتبر محطة أساسية من محطات العمل المؤسسي ، موضحا ان اللقاء يهدف الى تقييم مستوى عمل الجهاز للعام الماضي وتبادل الآراء بشأن الرفع من مستوى جودة العمل الرقابي للأعوام القادمة.

ويناقش المشاركون في اللقاء على مدى ثلاثة ايام تقارير وأوراق عمل موزعة على 12 جلسة عمل تتمحور حول مستوى تنفيذ توصيات اللقاء السنوي السادس عشر وخطة الجهاز للعام المنصرم 2007م ومؤشرات خطته للعام الجاري 2008 ونشاط مشروع اعادة هندسة الجهاز .

كما يستعرض اللقاء تقارير عن مراحل تنفيذ مشروع تطوير وإجراءات المراجعة الداخلية ومشروع التعاون الفني اليمني الالماني ونتائج مراجعة وتحليل الحسابات الختامية للموازنات العامة ومتابعة اداء الحكومة والمراجعة البيئية في ظل توجيهات مجموعة عمل الانتوساي وتجارب بعض الدول.

حضر افتتاح اللقاء التشاوري الدكتور رشاد الرصاص ، وزير الشؤون القانونية والدكتور غازي شائف الأغبري ، وزير العدل ونعمان الصهيبي ، وزير المالية وعدد من المسئولين في الجهات ذات العلاقة.

حريصون على دعم جهاز الرقابة ماديا وفنيا لتمكينه أداء مهامه باستقلال تام ومسؤولية عالية

الجهاز أسهم في دعم برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري وتحسين البيئة الاستثمارية

تعز تعيش عيداً غير معلن ، ومفاجأة أذهلت التاريخ

سقطت رهانات الفشل .. وانتصرت مبادرة اليمن

الكل أجمع أن المفاجأة غير متوقعة ، وأن الدهشة عقدت لسان الحال ، وأن الاحتراب بين إخوة المصير والنضال الفلسطيني أمر أدمى قلوب العرب وأرجع ضمير العالم، وبين من وقف موقف المتفرج وموقف المتخاذل وموقف المناهض وموقف المبادر إلى رأب الصدع والعمل على إعادة توحيد الصف.

وكانت اليمن كما عهدها التاريخ ، سباقة إلى استنفار جهودها السياسية والشعبية ، من أجل انتصار فلسطين وتوحيد قوى النضال الفلسطيني لتسفر هذه الجهود عن نجاح المبادرة اليمنية في إعـادة الوفاق الفلسطيني إلى موضع الجبهة النضالية الموحدة.

حول هذه المفاجأة المذهلة التي راهن الكثيرون على فشلها سجلت 14 أكتوبر انطباعات الشارع اليمني بمحافظة تعز فكانت اللقاءات التالية :

انطباعات سجلها/ عبدالرؤوف هزاع

نجاح المبادرة وحكمة الرئيس اليمني .. موقف معهود

صادق أمين أبو رأس – محافظ محافظة تعز: لم يساورني الشك للحظة واحدة ، بنجاح المبادرة اليمنية لعودة الوفاق الفلسطيني بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة المقاومة الإسلامية، وذلك لعدة اعتبارات أهمها أن الشعب الفلسطيني ، يدرك تماماً موقف اليمن الثابت من قضية العرب المركزية (فلسطين) طوال فترة الصراع العربي – الإسرائيلي ، وحرص اليمن على تعزيز جبهة المقاومة الفلسطينية في نضالها المشروع ضد التوسع الصهيوني . ولم تنحاز اليمن في أي ظرف من ظروف المقاومة إلى احد الفصائل أو حركات المقاومة العربية الفلسطينية ، بمعزل عن الآخر .. بل كانت مع مجموع الهم العربي الفلسطيني ، ومع خيارات شعب فلسطين ، ومع تطبيق قرارات الشرعية الدولية بشأن فلسطين ، ومع عودة اللاجئين وعودة الحدود الفلسطينية إلى ماقبل 67م وفوق كل الاعتبارات وحدة الموقف الفلسطيني بين كل فصائل المقاومة وحقن الدم الفلسطيني ، واعتبار القدس عاصمة أبدية لفلسطين أولى القبلتين وثالث الحرمين ، كل هذه الاعتبارات ظلت وستبقى لنا أبناء الشعب اليمني ثوابتاً مصيرية ترسخت في وجداننا، .. وحينما تدعو اليمن إلى حقن الدم الفلسطيني وعودة اللحمة وتوحيد الموقف ، فإن الكل يدرك وعلى يقين أن الرئيس علي عبدالله صالح لا يسعى وراء كسب إعلامي ، أو بريق سياسي على حساب نضال شعب فلسطين، فقد عودنا طوال العقود الثلاثة على إعلان المواقف الشجاعة والداعمة لكل ما من شأنه تحقيق وحدة الصف العربي ، والانتصار في كل مواقفه لخيارات الشعب الفلسطيني .. من دون أي مزايدة .

شجاعة الرئيس ورجاحة العقل الفلسطيني

محمد أحمد الحاج – الأمين العام للمجلس المحلي تعز: نجاح المبادرة اليمنية في توحيد جهود فصائل النضال الفلسطيني ، يعود في تقديري إلى قدرة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح على قراءة الهم العربي في هذا الجزء العزيز على قلوبنا وهي فلسطين.

وهذا الموقف ليس جديداً على القيادة اليمنية ، فالمبادرة الخاصة بانتظام دورة انعقاد الجامعة العربية حققت نجاحها رغم ما اعترضها من صعوبات ، والمبادرة التي حققت لأكثر من مرة وحدة الفصائل الصومالية المتناحرة منذ عشرين عاماً .. وغيرها.

هذه النجاحات مبعثها أن اليمن ، قد مثلت في مواقفها الداعمة لنضالات الشعب العربي طوال العقود الماضية – شوكة ميزان لا يمكن أن تنحاز لأية حركة أو فصيل دون الآخر.

وللمرة الألف يثبت الرئيس علي عبدالله صالح أنه فارس العرب، وأنه جدير بهذا اللقب الذي أطلقه عليه زعيم الثورة الفلسطينية المناضل الشهيد (ياسر عرفات – أبو عمار).

هذه هي رجاحة العقل الفلسطيني التي نؤمن بأنها الأمينة على قضية فلسطين والتي نسأل الله أن يباركها ويجنبها التخاذل والتشرذم وبكل نضالها بالنصر والتمكين.

المبادرة اليمنية تأكيد على موقفنا الراسخ في فلسطين

محمد عبدالملك الهياجم – وكيل أول محافظة تعز: فلسطين كانت وستظل قضيتنا المركزية ، وجرحنا الدامي وموقفنا الثابت ، والخلاف الذي نشب بين منظمة التحرير وحركة حماس ، كان نتيجة حتمية للتآمر الصهيوني ، لمد نفوذه وتوسيع رقعة استيطانه ، والكل وقف من هذا الصراع موقف المتفرج ، والمتخاذل والنظام الدولي أطبق عليه الصمت وما علقنا على عدالته أي أمل .. والمبادرة اليمنية كانت محط تقدير واحترام الإخوة الفلسطينيين لأنهم يعرفون تماماً أن اليمن قيادة وشعباً كانت في كل الظروف إلى جانب خيارات الشعب الفلسطيني في استعادة كامل أرضه وإعلان دولته غير منقوصة السيادة وعاصمتها القدس الشريف . ويحسب للرئيس القائد (علي عبدالله صالح) حفظه الله أنه رجل المواقف العربية الأصيلة .

ما كان ليغفل لحظة واحدة عن إخوة النضال في صراعهم ومواجهتهم المسلحة. بذل كل جهوده ومساعيه لينتصر الحق ويعود الوفاق ، ويلتئم الصف بفضل من الله.

نجاح المبادرة .. نجاح وطني وقومي

عمار المعلم – مدير عام مكتب وزارة الإعلام بتعز: لو كان الأمر بيدي لجعلت من هذا اليوم عيداً قومياً وفتحاً جديداً لانتصارات الأمة العربية في زمن التخاذل والنكوص، اليوم نستطيع أن نعلن للدنيا بملء أفواهنا ، بأن رهانات أعداء الأمة قد سقطت ، وإن إخوة النضال العربي قد اجتازوا كبوة الاختلاف وعبروا حدود التشرذم والانكسار .

نحن أبناء الشعب اليمني ، عشنا معاناة الفرقة بين رفاق القضية الفلسطينية ، ولم يؤثر في وجداننا شيء ، بقدر ما تركته هذه الأزمة الدامية والموقف العصيب الذي مر به الشعب الفلسطيني. كنت أسمع طروحات مفزعة في الشارع العربي ، أن الأمل بعودة الوفاق الفلسطيني ، أصبح ضائعاً ومن أكبر المستحيلات. ونجاح الرئيس علي عبدالله صالح في هذه المبادرة يستنبلا مراء إلى إيمان إخوة النضال الفلسطيني بعدالة قضيتهم وحتمية انتصارهم واسترجاع حقهم المسلوب. علي عبدالله صالح – فارس عربي أصيل ، ورجل جاء في الزمن الرخو. سيذكر له التاريخ هذه المواقف العظيمة، وتتحقق نبوءة النبي الكريم (محمد عليه الصلاة والسلام) بأن اليمنيين هم أهل النصرة وأهل المدد.

الشعور بالراحة والغبطة لهذا الانتصار

عبدالله أحمد أمير .. رئيس اتحاد الكتاب والأدباء بتعز: حين تبنت القيادة اليمنية مبادرة الوفاق الفلسطيني ، أنتابني شعور بالطمأنينة واليقين ، أن الجرح الفلسطيني لابد أن يندمل ، وأن السكون والهدوء سيعود إلى غزة بعد هذا العناء المرير.. أحسست بذلك ، منذ استنفر الرئيس علي عبدالله صالح (حفظه الله) جهوده السياسية لإعادة لم الشمل الفلسطيني ، وثقتي بأن هذا الرجل ما أن يخوض في شيء من شأنه توحيد الموقف العربي ، حتى يكلل الله مساعيه بالتوفيق حقيقة. الشعور بالراحة والغبطة لهذا الانتصار العظيم – قد أذهلني تماماً، أتصور أن هذا الإحساس يعتمل في نفوس كل أبناء الشعب الفلسطيني بمختلف توجهاتهم السياسية، ولا أشك في أن كل محبي السلام يحتفلون في كل ربوع العالم ، بنجاح هذا المسعى الإنساني العظيم ، وهو حقن الدم الفلسطيني وإيقاف الحرب بين إخوة النضال والمصير.

حقيقة أنا مررت طوال العام بأسوأ ظرف نفسي ناجم عن الصراع بين (فتح) و(حماس) وما ساءني أكثر هو قدرة الصهاينة على توظيف هذا الصراع لصالح نشاطهم التوسعي الاستيطاني فضلاً عن الدمار المروع والإبادة الجماعية لأطفال غزة، وحصار التجويع وسياسة التركيع لأبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ، كل هذه الصدمات كان مبعثها حالة الانشقاق بين الفصائل الفلسطينية ، وما تصورت للحظة واحدة، أن يصل الأمر إلى المواجهة المسلحة والقتال في الشوارع ، كانت محنة كبيرة ومخاضاً عسيراً.. واليوم يثبت الرئيس علي عبدالله صالح في مبادرته الحكيمة بأنه بطل المواقف الصعبة وحكيم العرب ، فالكل يشهد بأنه لم يقف موقف المتفرج والبعض انطلق في تقديراته الخاطئة بأن اليمن لا تمثل رقماً كبيراً في حساب السياسة الدولية بحيث تنجح مبادرتها في ظل إخفاق عربي فاجع ، وصمت دولي مريب ، وتنجح المبادرة اليمنية ، من دون أي ضجيج إعلامي أو صخب دعائي ، لأن اليمن لايهمها هذا البريق الزائف بقدر حرصها على حقن الدم الفلسطيني ، ووحدة الموقف العربي .

ليس غريباً على القائد الوحدوي ، حرصه على وحدة الصف الفلسطيني

الشيخ/ محمد عبدالله بن نائف: الرئيس الذي بذل عصارة عمره، وسنوات نضاله من أجل وحدة شعبه ، ليس بغريب عليه أن ينتصر اليوم في مبادرته الشجاعة من أجل وحدة الصف الفلسطيني فهو في كل خطاباته ، رجل صادق وفارس عربي يراهن على نجاح مواقفه الحاسمة والتي تنتصر في كل الأحوال للموقف العربي الموحد، والنضال الفلسطيني المشروع وبالتأكيد فإن اتفاقية صنعاء التي شهدت يوم الأحد لقاء الخصوم ، قد قدمت للعالم برهاناً مغايراً بأننا شعب محب للسلام، دعاة للخير ، ننشد الأمن والطمأنينة لأمتنا ، ونستهجن وندين بشدة كل نشاط إرهابي يسيئ إلينا ، ونقف ضده بكل قوة ، هذه هي رسالتنا للعالم .

ونثق أن المجتمع الدولي – رغم سياسة المكيالين . يعي تماماً أن إسرائيل وراء كل عمل إرهابي ، وأنه آخر سرطان توسعي استعماري في خاصرة الأمة العربية.